الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/209
S/21240
9 April 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

UN LIBRARY
APR 15 1990
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
البند ٣٢ من القائمة الاولية*
الحالة في كمبوتشيا

مجلس الامن
السنة الخامسة والاربعون

رسالة مؤرخة ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٠ وموجهة إلى
الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة
الدائمة لكمبوديا لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيا ، لعلمكم ، اقتراحا جديدا مؤرخا ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٠ من صاحب السمو الملكي الأمير نوردوم سيهانوك ، رئيس كمبوديا (انظر المرفق) .

وأكون ممتنا بالغ الامتنان لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند ٣٢ من القائمة الاولية ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) سيسوواث سيريراث
السفير
القائم بالاعمال بالنيابة

* A/45/50 .

مرفق

اقتراحاتي الجديدة الموضوعة لحسم "مشكلة كمبوديا" المأساوية ، وهي مشكلة لا تزال بدون حسم على الرغم من الجهود القوية التي تبذلها الأمم المتحدة (وعلى الأخص أمينها العام صاحب السعادة خافيير بيريز دي كوييار) ، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، والأعضاء الدائمون لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، واستراليا ، وهي جهود ترمي إلى ضمان عودة السلم والحرية والاستقلال والسلامة الاقليمية إلى كمبوديا

ديباجة

لقد آن الأوان لتسمية الأمور بأسمائها : وما دامت هناك معارضة ورفض من جانب الخمير الحمر (حزب كمبوتشيا الديمقراطية ؛ والجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية) من ناحية ، ومن جانب نظام هون سن (الموالي لجمهورية فييت نام الاشتراكية) من الناحية الأخرى ، لهذه 'الخطة' أو ذلك 'الاقتراح' أو 'الحل' ، فإن نغس هذه الحرب الدموية والمدمرة سوف تستمر في كمبوديا بما يلحق أفدح الأضرار والمحن بالشعب الكمبودي وعنصر الخمير .

ولن يكون في هذه الحرب التي لا تنتهي رابحون ولا خاسرون (وهذا يفسر السبب في أن هذه الحرب لن تصل إلى نهاية) . بيد أنه سيكون دائما "خاسر لا ريب فيه" وهذا الخاسر هو ما سميته وسأواصل تسميته مع كل الحب "بالمواطن البسيط" في كمبوديا . وهذا المواطن هو الذي يشكل أغلبية سكان كمبوديا .

وهكذا يكون من الأهمية التصرف وفق المبادئ الديمقراطية ومبادئ المسؤولية الأخلاقية وتقديم المعونة لهذا الشعب بدون تأخير وبأقصى ما يقدر عليه المرء لاستعادة السلم والحرية اللذين يمثلان جزءا من حقوقه السيادية .

وفي مقترحات نوردوم سيهانوك الجديدة التالية ستكون هناك نقاط هامة كثيرة لا ريب أنها ستلقى الرفض من الخمير الحمر ، ونقاط معينة لا تقل أهمية سترفضها جماعة هون سن الموالية لجمهورية فييت نام الاشتراكية .

ولكنه بالنظر إلى أن أغلبية سكان كمبوتشيا والاغلبية الساحقة من الدول أعضاء المجتمع الدولي (بما فيها بعض حكومات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا) تطالب من الآن فصاعدا بأن تقدم أحزاب الخمير المتحاربة الاربع دليلا ثلاثيا على احترامها للاغلبية من شعبنا ، وعدم أنانيتها (عدم "التعطش للسلطة") ، وإخلاصها لمثل السلم ؛ فإن حزبي (الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة) ، وجيشي (جيش سيهانوك الوطني) ، وأنا شخصيا نقدم هذا الدليل الثلاثي لشعبنا المبجل المحبوب والمجتمع الدولي بعرضنا على أحزاب الخمير المتحاربة الثلاث الاخرى "خطة سيهانوك" الجديدة لإيجاد تسوية عملية للقضية الكمبودية ، والتالي نصها :

أولا : تقوم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن التابع للامم المتحدة والامين العام للامم المتحدة معا ، وبموافقة الحكومتين الكمبوديتين القائمتين : حكومة كمبوديا الوطنية المعترف بها قانونيا من الامم المتحدة ، وحكومة دولة كمبوديا التي أقامتها في بنوم بنه جمهورية فييت نام الاشتراكية ؛ بإعلان وقف فوري لإطلاق النار في كمبوديا مع البقاء (المؤقت) للجيوش الاربعة التابعة لاحزاب الخمير المتحاربة وكذلك وحدات الجيش الفييتنامي ، التي لا تزال داخل كمبوديا ، في المواقع التي تكون فيها وقت إعلان وقف إطلاق النار ، (وقف إطلاق النار "في موقعة الصحيح" أو وقف إطلاق النار وتجميد الوضع الراهن) .

ثانيا : ولكن من الضروري ، لتجنب "وضع العربة أمام الثور" ، أن توفد الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن التابع للامم المتحدة إلى كمبوديا (بموافقة كل من حكومة كمبوديا الوطنية وحكومة دولة كمبوديا فرقة مسلحة قوية مكونة من جيش كل منها ولكنها ترتدي "خِوَذ الامم المتحدة الزرقاء" وتوضع تحت القيادة العليا للممثل (العسكري) لمجلس الامن التابع للامم المتحدة . وسوف تكلف هذه "الخِوَذ الزرقاء" ، التي سيكون قائدها الاعلى صاحب السعادة خافيير بيريز دي كوييار الامين العام للامم المتحدة ، بتنفيذ وقف إطلاق النار "في موقعه الصحيح" ومنع هذا الجيش الكمبودي أو ذاك من الاستمرار في مهاجمة "العدو" لمحاولة الاستيلاء منه على أراض إضافية .

ومن الاهمية في هذا الصدد أن يقنع صاحب السعادة بيريز دي كوييار أحزاب الخمير المسلحة بأن كمبوديا لكل الكمبوديين وأنه لن تراعى في التسوية النهائية مساحة الاراضي التي يحتلها كل من أحزاب الخمير الاربعة ، وأن الامم المتحدة سوف ترغمهم ، في النهاية ، على التقدم معا نحو إعادة تجميع الوحدات المسلحة لكي يتسنى حصرها داخل الثكنات بدلا من تركها في الاراضي التي تحتلها حاليا .

ملاحظة : إنني لا أشير هنا مسألة نزع السلاح العام للجيوش الكمبودية الاربعة ولا مسألة تخفيض فعاليتها .

وتؤدي هاتان المسألتان إلى انقسام شديد بين المقاومة الكمبودية الوطنية وحزب السيد هون سن الذي تؤيده جمهورية فييت نام الاشتراكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

ونتيجة لذلك فإنه يكون أكثر واقعية من جانبي أن اقترح في المقام الاول "تجميدا للوضع" ؛ وأطلب بعد ذلك من صاحب السعادة بيريز دي كوييار والبلدان الخمسة ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن التابع للأمم المتحدة التقدم نحو إجراء مصالحة بين الخمير المتحاربين وإعادة تجميع وحداتهم في الثكنات انتظارا للوقت الذي سيمكن فيه تشكيل جيش كمبوديا الوطني .

ثالثا : بالإضافة إلى فرقة "الخوَذ الزرقاء" التي ستأتي عناصرها الفعّالة أساسا من جيوش "الخمسة الدائمين" (البلدان الخمسة ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن التابع للأمم المتحدة) ، من المهم أن ينشئ مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا آلية رقابة دولية يختار المؤتمر عناصر تكوينها بالاتفاق مع الأمين العام للأمم المتحدة وزعماء الاحزاب الكمبودية الاربعة .

ويمكن لمؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا أن يضع آلية الرقابة الدولية تحت رئاسة صاحب السعادة خافيير بيريز دي كوييار ممثلا على الطبيعة وبصفة دائمة في كمبوديا بأحد كبار مسؤولي الامم المتحدة الذي يتمتع بثقة الامين العام للأمم المتحدة ومؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا وزعماء الاحزاب الكمبودية الاربعة .

ملاحظة : من المهم وضع فرقة "الخوَذ الزرقاء" و "آلية الرقابة الدولية" تحت القيادة العليا لنفس الشخصية (صاحب السعادة بيريز دي كوييار) ، وذلك تجنبا لأي ارتباك في الاذهان وأي خلافات (يحتمل دائما قيامها) "على الأسس" بين القيادة العليا "للخوَذ الزرقاء" والقيادة العليا "لآلية الرقابة الدولية" .

وستكون مهمة آلية الرقابة الدولية هي :

١ - مساعدة "الخِوَذ الزرقاء" على 'تحييد' جيوش المقاومة الكمبودية الوطنية وجيوش الفييتناميين وهون سن التي يمكن أن يكون من بينها من لا يتردد ، بعد إعلان وقف إطلاق النار ، في محاولة انتهاك وقف إطلاق النار هذا في بعض المواقع بالانغماس في أعمال انتقام أو تخويف ضد المدنيين ؛

٢ - تأمين السلم لكامل أراضي الخمير وحرية الشعب الكمبودي ؛

٣ - الاعداد ، بالتعاون الوثيق مع المجلس الاعلى للدولة الكمبودية ، للانتخابات العامة ورصد هذه الانتخابات أثناء سيرها .

رابعا - يمكن الاحتفاظ بالحكومتين (حكومة كمبوديا الوطنية وحكومة دولة كمبوديا) بما يتفق مع طلب هون سن بشرط نقل جميع سلطاتهما الادارية ، لحين اجراء الانتخابات العامة ، الى السلطة القائمة بالادارة التابعة للأمم المتحدة ، ونقل سلطاتهما ، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وشؤون الدبلوماسية ، الى المجلس الاعلى للدولة الكمبودية .

خامسا - سوف ينشأ مجلس أعلى للدولة الكمبودية . وسوف يشكل من ٦ أعضاء من جانب المقاومة الكمبودية الوطنية و ٦ من جانب نظام بنوم بنه .

وسيختار رئيس هذا المجلس بتوافق الآراء من بين أعضائه الاثنى عشر .

وفي حالة وصول المجلس الى عدد متساو من الأصوات المؤيدة والأصوات المعارضة عند اتخاذ القرارات ، يكون للرئيس الصوت المرجح .

وسيرمز المجلس الاعلى للدولة الكمبودية الى سيادة كمبوديا . وسوف يعهد بإدارة كمبوديا ، لحين اجراء الانتخابات ، الى السلطة القائمة بالادارة والتابعة للأمم المتحدة .

سادسا - وبقدر تعلق الأمر بالسلطة القائمة بالادارة والتابعة للأمم المتحدة ، فإن رئيسها سيكون هو الأمين العام للأمم المتحدة الذي سيفوض عنه ممثلا ساميا لتولي مسؤولية العمليات بصفة دائمة وعلى الطبيعة لحين إجراء الانتخابات العامة .

ويحصل الشخص الذي يختار ليكون هذا الممثل السامي على موافقة مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا وزعماء الاحزاب الكمبودية الاربعة .

سابعا - وسوف يحتفظ بالخدمات العامة غير السياسية وغير التشريعية والخدمات الادارية الفنية التابعة لنظام يقوم به وتوضع تحت تصرف السلطة القائمة بالادارة والتابعة للامم المتحدة : الاشغال العامة ، وجمع القمامة ، ومسح وتثمين الاراضي ، والاطباء ، وممارسي التمريض ، ومدرسي المدارس الابتدائية والثانوية ، وخدمات البريد والهاتف والبرق ، وموظفي الموانئ والمطارات والسكك الحديدية الفنيين .

ثامنا - سوف ينظم الانتخابات العامة في كمبوديا بصورة مشتركة المجلس الاعلى للدولة الكمبودية والسلطة القائمة بالادارة والتابعة للامم المتحدة . وستقوم برصدها آلية الرقابة الدولية .

ولكن هذه الانتخابات لن تجرى ما دامت المهام التالية غير منجزة :

(أ) مراقبة وتفكيك الكميات المضبوطة من أسلحة الفييتناميين وأحزاب الخمير وغيرها من الجماعات المسلحة الكمبودية أو الاجنبية .

وسيكون هذا من مهام السلطة القائمة بالادارة والتابعة للامم المتحدة و "الخوذ الزرقاء" وآلية الرقابة الدولية بمساعدة ممثلين مؤهلين من المجلس الاعلى للدولة الكمبودية ؛

(ب) اثبات وجود عناصر فييتنامية ومهاجرين غير قانونيين ينبغي إعادتهم الى وطنهم تحت إشراف لجنة الصليب الاحمر الدولية ومفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ؛

وسيكون هذا من مهام السلطة القائمة بالادارة والتابعة للامم المتحدة وآلية الرقابة الدولية بمساعدة ممثلين مؤهلين من المجلس الاعلى للدولة الكمبودية .

(ج) اجراء تعداد للسكان من الجنسية الكمبودية ومن الجنسيات غير الكمبودية في كمبوديا مع معلومات عن تاريخ ميلاد كل شخص من الجنسين ؛

وسيكون هذا من مهام السلطة القائمة بالادارة والتابعة للامم المتحدة بمساعدة ممثلين مؤهلين من المجلس الاعلى للدولة الكمبودية .

(د) إشبات الخط الاصلي لحدود كمبوديا البرية والبحرية المعترف بها دوليا حتى ١٧ آذار/مارس ١٩٧٠ (عشية فتنة لون نول) ، ووفقا للخرائط الرسمية السائدة عام ١٩٦٩ .

وسيكون هذا من مهام السلطة القائمة بالادارة والتابعة للامم المتحدة ، وآلية الرقابة الدولية ، والمجلس الاعلى للدولة الكمبودية .

ملاحظة : مراعاة للاهمية القصوى ، وصعوبة المهام سالفة الذكر وطول مدة إنجازها على نحو لا مفر منه ، ينبغي عدم اجراء الانتخابات العامة قبل سنتين أو ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ إعلان وقف إطلاق النار .

والى جانب ذلك فإنه من المفهوم تماما أنه لا يمكن (عمليا) القيام بالمهام السابقة ((أ) و (ب) و (ج) و (د)) إلا بعد وقف إطلاق النار مع تجميد الوضع الراهن (تجميد مواقع القوات المتحاربة) .

وعلاوة على ذلك ، فإنه سيكون من المزايا الملحوظة لهذا التجميد في الاوضاع (...) تجنب تقسيم كمبوديا بحكم الامر الواقع لانه لا يمكن لاي من الجيوش المتحاربة في كمبوديا ، وفقا لما يشاهد حاليا ، أن يتجنب دخول القوات المعادية بين هذه المنطقة أو تلك من المناطق الواقعة تحت سيطرته .

وعلى سبيل المثال فإن جيش الخمير الحمر (الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية) قادر على تشبيت نفسه بقدر ضئيل في جميع أنحاء كمبوديا بما في ذلك المقاطعات المجاورة لبنوم بنه ، في حين تحتل وحدات هون سن وفييت نام مناطق واقعة بين مناطق الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية ومناطق جيش سيهانوك الوطني في مقاطعات باتامبانغ وأودار مينشي وكومبونغ ثوم .

وهكذا لا يوجد خط فاصل بين القوات المسلحة للمقاومة الكمبودية الوطنية والقوات المسلحة لبنوم بنه وفييت نام باستثناء خط يصل الى مقاطعات ستونغ ترينغ وراتاناكيري وموندولكيري إقامة الفييتناميون الذين من الضروري إعادتهم الى وطنهم .

تاسعا - ينبغي للمجلس الاعلى للدولة الكمبودية أن يعلن حياد كمبوديا ، وينبغي لمؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا أن يقدم اعترافه بكمبوديا وضمانه لها باعتبارها دولة محايدة .

قرية الحرية (منطقة تابعة لجيش سيهانوك الوطني)
مقاطعة أودار مينشي
كمبوديا
في ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٠

(توقيع)
نوردوم سيهانوك

- - - - -